annd
Arab NGO Network
for Development
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

ورقة موقف المجتمع المدني في المنطقة العربية من مفاوضات الـ COP29

المحتوى

مقدمة 2

التوصيات العامة 3

إشكالية التمويل 5

الخسائر والأضرار 6

نقل التكنولوجيا 7

المساهمات الوطنية 7

خلاصة أخيرة 8

مقدمة

تُعقد الدورة الـ 29 للدول الأطراف التي صادقت على الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ منذ العام 1992 هذا العام في أذربيجان، في ظل جو دولي محموم تسيطر عليه جرائم وهموم الحروب وكوارثها يكاد يطغى على الاهتمام بالكوارث المناخية. والمعلوم أن أذربيجان بلد نفطي يعتمد بشكل رئيسي في اقتصاده على الوقود الأحفوري، اذ يشكل النفط والغاز 90% من صادراته ما يوفر 60% من موازنة الحكومة، وقد حفر فيها اول آبار النفط في العالم في اربعينيات القرن التاسع عشر. ولن يكون مستغرباً أن ينعكس هذا المعطى سلباً على قمة المناخ بشكل او بآخر لناحية الإسراع في الوصول الى تعهدات أكثر من التي توصلت اليها القمة السابقة العام الماضي في بلد نفطي ايضا.

يرأس قمة المناخ الـ COP 29 وزير البيئة الاذربيجاني مختار بابايف الذي وجه رسالة الى المشاركين في القمة، (التي اعتبرها فرصة للحوار بين البلدان الصناعية والنامية)، حدد فيها هدفاً مركزياً هو "تحديد هدف كمي جماعي جديد للتمويل". ويسعى رئيس المؤتمر للحصول على مليار دولار من منتجي الوقود الأحفوري لصندوق المناخ هذا العام، كأحد "إنجازات" هذه القمة، مع التأكيد ان تكون هذه المساهمة طوعية غير ملزمة ولا تُسجل تحت بند تعويضات التي يفترض بالبلدان الصناعية والأكثر تسبباً بتغير المناخ ان تعوّض فيها على البلدان النامية. وهناك تخوف من أن يكون ذلك بمثابة التفاف مسبق على جدول أعمال واتجاهات القمة، خصوصا أن برنامج الرئيس يتضمن جمع عدد كبير من الشركات النفطية للمشاركة في الحوارات وبجزء من التمويل المناخي، تحت عنوان "المساهمات الطوعية"، وتحويل صناديق المناخ من استحقاقات وتعويضات ملزمة قانونا الى "صندوق تبرعات"، كل حسب رغبته. كما انه التفاف على مقررات (COP 28) في دبي العام الماضي، لاسيما الإعلان عن الحاجة الى "الانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري" الضعيف اصلاً والتي استبدلت بعبارة أكثر وضوحا وقوة كانت متداولة مثل "التخلص التدريجي" من الوقود الأحفوري، والتي دعت الى وضعها في النص الختامي أكثر من 80 دولة، وكان يفترض أن تترجم بضريبة على استخراج واستهلاك الوقود الأحفوري، لاسيما عند كبريات الشركات وصناديق البنوك التمويلية. وهو ما يفترض أن يكون جزء من مطالب المجتمع المدني.

كما تجدر الاشارة أن الدولة المستضيفة للقمة (الـ COP 29) لا تزل تسعى في الوقت نفسه لزيادة إنتاجها من الوقود، حين تطالب دول الاتحاد الأوروبي بعقود طويلة الأمد لتوريد الغاز (كجزء من البدائل عن الغاز الروسي) بهدف تمويل المزيد من مشاريع الحفر والإنتاج والتصدير. واستناداً إلى بيانات من شركة "ريستاد إنرجي" يظهر أن الدولة المضيفة لمؤتمر الأطراف التاسع والعشرين تهدف إلى زيادة إنتاجها من الغاز من 35 مليار متر مكعب في عام 2024 إلى 47 مليار متر مكعب في عام 2034. ما يتعارض مع إعلان البيان الختامي للدورة السابقة العام الماضي.

تحضيراً لانعقاد COP 29 نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية اجتماعاً افتراضياً لممثلي المجتمع المدني في المنطقة العربية في 25 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة القضايا المطروحة في هذا الكوب واتخاذ موقف من منظور المجتمع المدني.

التوصيات العامة التي خرج بها المجتمعون تمحورت حول:

• التأكيد على ضرورة تغيير الأنظمة الاقتصادية التنافسية والنماذج الحضارية المسيطرة باتجاه احترام الانظمة الإيكولوجية وديمومة الموارد. كما يجب ضبط او تنظيم المنافسة على صناعة وتسويق التكنولوجيا الخضراء وإنتاج وتسويق الألواح الشمسية والبطاريات. هذه المنافسة التي تقوّض الجهود الرامية الى التعاون الدولي من اجل إنقاذ المناخ. وفي هذا الإطار، يجب التشديد على منهجية حفظ الطاقة وترشيد الاستهلاك واعتبار مطلب إنتاج نظام يستهلك طاقة اقل أفضل من نظام يحاول أن ينتقل من الاعتماد على طاقة أحفورية ناضبة إلى نظام تكنولوجيا خضراء يحتاج إلى معادن أتربة نادرة.

• التأكيد على ضرورة الخروج التدريجي من الوقود الأحفوري والإلحاح على توضيح آليات والتزامات جدية للخروج منه ومن اقتصاد البترول بشكل يعكس المسؤوليات التاريخية والمتفاوتة للانبعاثات. كما يجب تعزيز آليات المساءلة والمحاسبة للدمار البيئي الهائل التي تسببها عمليات استخراج النفط والتي تديرها غالباً الشركات الأجنبية والمتعددة الجنسيات في دول الجنوب ولا سيما العربية. وقد يطال التلوث جراء عمليات استخراج المياه الجوفية والتربة والأراضي الزراعية والثروات الطبيعية، بالإضافة إلى التداعيات الصحية على المجتمعات المحلية.

• ضرورة وقف الحروب وتحاشي المزيد من المآسي والضحايا على المستوى الإنساني والبيئي. تتسبب الحروب بخسائر بشرية ومادية معروفة، الا أن احداً لم يدرس كلفة الحروب على المناخ بشكل كاف بسبب الطابع السري المترافق مع طبيعة السباق في التسليح والإعداد والذي يتسبب بنقص البيانات ذات الصلة. ومن المؤكد أن الحروب تتسبب بانبعاثات هائلة[1] تؤثر على المناخ العالمي كما تتسبب بزيادة الطلب على الكثير من المعادن كان يمكن أن تشكل عنصراً إضافياً لتكنولوجيا المناخ، ونقصاً في التمويل كان يمكن أن يذهب الى صناديق المناخ بدل أن يذهب الى الصناعة والتجارة والمجهودات الحربية، مما يحتم أن يطالب المجتمع المدني وقف هذه الحروب وإدخال حسابات انعكاساتها وانبعاثاتها عبر تعديل الاتفاقية المناخية وتضمينها بنود تحدد آليات قياس انبعاثات الحروب وآليات المطالبة بالتعويضات من الدول المعتدية والمدمرة والتي تتسبب بأضرار قد تفوق الأضرار المناخية.

• العمل ضمن إطار موازنة كربونية والديون المناخية كآلية تطبيقية مبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتفاوتة وقياس الموازنة الكربونية لكل دولة وإدراجها ضمن برامج واستراتيجيات التخفيف والتكيف والتمويل. آليات التمويل المطروحة حالياً تكبد أعباء الديون على دول الجنوب التي تحاول تحقيق التزاماتها التخفيفية أو التعافي من الكوارث المناخية الناجمة عن انبعاثات لم تساهم بها. هذا يؤدي الى تحول الديون المناخية الى ديون اقتصادية.

• التعبير عن القلق من اختيار دول نفطية لاستضافة مؤتمر الأطراف، وعما يمكن أن يعبر عن نقص في الإرادة السياسية لاتخاذ قرارات والتزامات حازمة بشأن المناخ، خاصةً مع التقليص الكبير لمشاركة المجتمع المدني في السنين الاخيرة والتي تم استبدالها بلوبيات الشركات النفطية وتأثير ذلك على الخطاب واللغة السائدة والمقبولة في الكوب والقدرة على الاتفاق على قرارات ملزمة قانونياً. هنا على المجتمع المدني التفكير في أطر بديلة، ابتداءً من التشاركية في اختيار الدول المستضيفة أو انعقاد المؤتمرات في الدول غير المنتجة للوقود الاحفوري أو ذات مصداقية

واضحة. كما يجدر التفكير في اطر محاسبة عدم الوفاء بالالتزامات وخاصةً للدول ذات مسؤولية تاريخية.

- التركيز على مشاركة النساء على مستوى مؤتمر الأطراف وعلى المستويات الوطنية من خلال تعيين وتعزيز دور الجهة المنسقة للنوع الاجتماعي في الحكومات التي توصي بها اتفاقية باريس. وتجدر الاشارة ان وجود جهة منسقة للنوع الاجتماعي وخاصة المنظمات النسوية في الوزارات يعزز الربط بين المجتمع المدني، والمنظمات النسوية منها، والحكومات ويفتح مجال التواصل بينها. وفي هذا الإطار تم التأكيد على مطالبة بإعادة النظر بالمهل والمدى الزمني لتطوير خطط عمل النوع الاجتماعي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

- يجب أن تكون حقوق الإنسان في صميم عملية صنع القرار المتعلقة بالمناخ. إن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة هو من حقوق الإنسان المعترف بها عالميا. وتؤثر أزمة المناخ أيضا على عديد من حقوق الإنسان الأخرى، منها الحق في الحياة، والسكن، والغذاء، والمياه. كما يفاقم تغيّر المناخ التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. يواجه الأشخاص ذوو الهويات المهمشة المتقاطعة والذين يعيشون أوضاعا هشة خطرا أكبر يتمثل في الوفاة، أو المعاناة من الفقر المتزايد، أو فقدان الموارد المهمة بسبب تغير المناخ.

- التأكيد على أهمية الأطر التنظيمية لحماية البيئة، بما يشمل تبني القوانين، واللوائح والسياسات، وإنفاذ هذه القوانين واللوائح والسياسات. يساعد ذلك في كفالة العدالة وضمان الوصول إلى آليات الانتصاف الفعالة عن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن تغيّر المناخ أو استجابات التخفيف. في هذا الصدد، ينبغي للدول الحرص على مشاركة الشركات التي أسهمت في تغيّر المناخ في آليات التظلم التي تهدف إلى جبر الضرر، والنظر في مخاوف الأشخاص المتضررين.

- حماية الحيّز المدني، وكفالة المشاركة الكاملة والهادفة من الناشطين، والصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومجموعات المجتمع المدني والشباب، لضمان التدقيق في الإجراءات الحكومية والضغط من أجل تحقيق نتائج طموحة وناجحة لـ كوب 29. وينبغي بالدولة المضيفة احترام الحقوق الإنسانية لجميع المشاركين، بما يشمل حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي داخل موقع المؤتمر الرسمي وخارجه.

[1]وفقا للتقرير الذي أعدته مبادرة المحاسبة للغازات المسببة للاحتباس الحراري أثناء الحرب (IGGAW)، وهي مجموعة بحثية ممولة جزئيا من قبل الحكومتين الألمانية والسويدية، والاوكرانية (نشرتها جريدة الجارديان البريطانية في 3 أكتوبر 2024)، فان انبعاثات هذه الحرب كانت أكبر من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري السنوية التي تنتجها 175 دولة. بينما قدرت دراسات اولية ان التكلفة الكربونية لإعادة بناء غزة في الفترة نفسها أكبر من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري السنوية التي تولدها 135 دولة بشكل فردي.

إشكالية التمويل

هناك حاجة ملحة لإعادة تقييم وتقدير حجم وسقف التزمات التمويل المناخي في ظل الزيادة السنوية في ارتفاع درجات حرارة الأرض، وزيادة الكوارث والخسائر والأضرار. وتجدر الاشارة في هذا المجال أن تقديرات الحاجة الى 100 مليار دولار سنويا هي تقديرات العام 2009، أقرت في قمة كوبنهاغن المناخية، ثم أقر دفعها ابتداء من العام 2020 في اتفاقية باريس العام 2015 وحتى الآن لم تدفع.

قدَّر التقييم العالمي، الذي تم اعتماده في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، احتياجات التمويل للتكيف بأكثر من 387 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030. فيما توقعت دراسة أجرتها مؤسسة Loss and Damage Collaboration أن تكلفة الخسائر والأضرار أكثر من 400 مليار سنويًا بعد عام 2030. بينما قدرت الهند في اجتماع بون التحضيري الأخير أن يكون مجموع كلفة التخفيف والتكيف ومعالجة الخسائر والأضرار باكثر من ألف مليار دولار أميركي سنويا. وكانت التقديرات السابقة تشير الى أن كلفة الخسائر والأضرار ستكون ثلاثة أضعاف كلفة التخفيف والتكيف.

وبالرغم من كل هذه التقديرات العالية جداً والكارثية، فإن المشكلة في كيفية الالتزام والإلزام وتحديد المسؤوليات وتوزيعها حسب البلدان التي لديها مسؤولية تاريخية وتلك الناشئة، وايجاد إطار قانوني ملزم للتعويض والتقاضي الدولي، وهذا ما يفترض أن يتشدد به المجتمع المدني، مع التأكيد على استخدام تعابير مثل "التعويض الإلزامي" عن الأضرار بدل "المساهمات والتبرعات الطوعية".

يقترح المجتمع المدني ابتكار آليات وأنواع جديدة من مصادر التمويل والضرائب الكربونية والمناخية تتعلق وتهدف إلى تخفيف الانبعاثات من القطاعات الرئيسية المتسببة بالكوارث المناخية ولاسيما تلك التي تحوم حول الوقود الأحفوري. بين هذه المصادر ضرائب على منتجي الوقود الأحفوري وعلى الاستثمارات التي تستنفد وتستنزف الموارد وتلك التي تتسبب باستخراجها وتصنيعها واستهلاكها بانبعاثات مدمرة، وكذلك على الثروات العالمية بإصلاح النظام الضرائبي العالمي الذي يسمح الآن للكثير من الشركات والثروات بالتهرب من دفع الضرائب الحقيقية.

ويكون ذلك العمل ضمن إطار موازنة كربونية والديون المناخية كآلية تطبيقية مبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة وقياس الموازنة الكربونية لكل دولة وإدراجها ضمن برامج، واستراتيجيات التخفيف والتكيف والتمويل. آليات التمويل المطروحة حالياً تكبد أعباء الديون على دول الجنوب التي تحاول تحقيق التزاماتها التخفيفية أو التعافي من الكوارث المناخية الناجمة عن انبعاثات لم تساهم بها. هذا يؤدي الى تحول الديون المناخية الى ديون اقتصادية.

المشكلة أن مثل هذه المقترحات التمويلية الجدية والحقيقية والتي تحتاج إلى قرارات دولية لا يتم مناقشتها في إطار مؤتمرات الأطراف للمناخ. وقد تم تركها عادة للنقاشات والصراعات داخل الدول نفسها او على المستوى المحلي أو في إطار المنتديات الدولية الأخرى مثل مجموعة السبع ومجموعة العشرين أو غيرها من المبادرات مثل المفاوضات الجارية في الأمم المتحدة بشأن اتفاقية إطارية بشأن الضرائب التي تم انجاز مسودتها مؤخراً. ولذلك يفترض بالمجتمع المدني أن يطالب بوضع المقترحات التمويلية الجدية والحقيقية على جدول أعمال قمم المناخ السنوية ايضاً، وان يصدر عنها قرارات ملزمة للدول.

الخسائر والأضرار

لم يكن موضوع تمويل الخسائر والأضرار مدرجاً في مقترح المئة مليار دولار سنويا الذي انطلق في كوبنهاغن العام 2009 وأقر في اتفاقية باريس. ويفترض بعد إنشاء الصندوق العام الماضي (2023) أن يستمر الضغط من قبل المجتمع المدني لوضع الخسائر والأضرار ضمن موضوع التمويل المستقبلي، خصوصا أن بعض التقديرات حول الأضرار ما بعد إنشاء الصندوق باتت تُقدّر بعشرات مليارات الدولارات لهذا العام. وهنا يفترض بالمجتمع المدني **التشدد في طلب أن يتم اعتبار موضوع الخسائر والأضرار المكون الثالث للعمل المناخي (بعد التخفيف والتكّيف) لا أن يعتبر ركيزة فرعية للتكّيف.** وان يكون لموضوع الخسائر تمويل هيكلي وصندوق خاص ناجم عن قاعدة تحميل المسؤوليات نفسها للبلدان الأكثر تسبباً بتغير المناخ (تاريخياً وحالياً) والتعويض عن الخسائر الناجمة عن الكوارث المناخية. كما يرفض المجتمع المدني هذا التمييز المقصود داخل البلدان النامية نفسها، بين البلدان الأشد فقراً، او البلدان الأكثر تضرراً، أو البلدان الأقل نمواً او البلدان الجزرية الاكثر تأثراً كطرق تمويهية لتخفيف المسؤوليات وتضييعها عبر تصنيفات تفاضلية هدفها تخفيف الأعباء المالية والتمويلية للدول الصناعية الأكثر تسبباً في التدمير البيئي والمناخي ، بحجة وجود نقص في التمويل واولويات. ومن هنا أهمية فصل صندوق الخسائر والأضرار ليصبح التعويض واجبا على البلدان النامية التي تصيبها الكوارث المناخية سواء كانت نامية او أقل نموا.

أما حول تحديد الأطراف التي يفترض أن تدفع وتعوض، وبغض النظر من مطلب البلدان الصناعية التي تريد أن تشرك البلدان الناشئة مثل الصين والبلدان النفطية في لائحة البلدان المعنية بالتمويل، **يرى المجتمع المدني أن الكل يجب أن يدفع وفق مبادئ العدالة المناخية، ووفق مبادئ الأمم المتحدة التي تقول بـ "المسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة". يضاف إليهم الشركات النفطية الكبرى والبنوك بالاضافة الى الضريبة على الثروات في جميع أشكالها ومصادرها.**

وفي معرض تحديد المسؤوليات ومن يفترض أن يعوض وان يدفع من أجل المناخ، يفترض إعادة النظر بتصنيفات أساسية لاسيما ما يسمى "البلدان النامية" التي بقيت من دون تغيير منذ العام 1992، تاريخ إبرام الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ. وإخراج دول مثل الصين والكثير من البلدان النفطية صاحبة الدخل الفردي الأعلى من هذا التصنيف. بالاضافة الى الطلب من هذه البلدان التوقف عن التمويل الكبير وغير المجدي لما يُسمى تقنيات سحب الكربون وإعادة تخزينه (وهي تقنيات غير مثبتة بكونها حلول مناخية) وتحويل هذا التمويل لصناديق المناخ أو لتمويل نماذج حضارية أقل استهلاكا للموارد غير المتجددة.

نقل التكنولوجيا

حتى الآن كان معظم تمويل البلدان الأكثر تسبباً بتغير المناخ يذهب الى التخفيف باعتباره (عملياً) تمويل التكنولوجيا الجديدة التي تنتج في هذه البلدان وهو تمويل بمثابة دعم من البلدان الصناعية لشركاتها العاملة فيما يسمى التكنولوجيا الخضراء. وقد باعت هذه الشركات بضاعتها من الألواح الشمسية والبطاريات ومراوح الهواء بيعاً (او على شكل قروض) الى الدول النامية بدل أن تكون بشكل تعويضات كما نصت الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ تحت عنوان "نقل التكنولوجيا".

لذلك يطالب المجتمع المدني بإعادة وضع موضوع "نقل التكنولوجيا" كبند رئيسي على جدول أعمال قمم المناخ، واعتبار العلم ومنتجاته التقنية ملكية عامة، كون العلوم في الاصل ارث تاريخي، ساهم في تمويله تاريخيا الدول ودافعي الضرائب قبل مرحلة الخصخصة الشاملة، وإخراج تكنولوجيا المناخ (واختراعاتها وتطبيقاتها) على الاقل من بنود قوانين حماية الملكية الفكرية ونقل وتوطين صناعتها في كل دول العالم، لاسيما النامية منها، كجزء من التعويض التاريخي لهذه الدول.

المساهمات الوطنية

يرى المجتمع المدني في المنطقة العربية أن ما يسمى زيادة الطموح والمساهمات المحددة وطنيا التي يتم العمل عليها حتى العام 2025 ليست صالحة بالأساس لانقاذ المناخ لأنها انبثقت عن اتفاق تسوية في باريس العام 2015 بعد فشل بروتوكول كيوتو العام 1997 الذي كان ملزماً للبلدان المتقدمة صناعياً. بحجة أن بعض الدول النامية باتت انبعاثاتها تتجاوز البلدان الصناعية مثل الصين. فهذه "المساهمات" التي جاءت بديلا عن "الالتزامات"، صحيح أنها شملت بلدان العالم اجمع، الا انها أفرغت من اي مضمون الزامي وفاعل. فالدول التي وقعت على اتفاقية باريس ملزمة بتقديمها ولكنها ليست ملزمة بتطبيقها. وهي من جهة لا تحدد السنة المعيارية للانبعاثات التي تستند اليها بشكل موحد وملزم ولا نسبة التخفيضات ولا السنة المعيارية الموحدة التي تصبو اليها لخفض انبعاثاتها. من هنا تظهر هذه المساهمات غير ذات جدوى لاسيما انها لا تزال تحترم سيادة الدول وأولوياتها التي قد تكون حماية استثماراتها الاحفورية او مصالح شركاتها الكبرى الأكثر تلويثا وتسببا بزيادة الانبعاثات. من هنا وجب على المجتمع المدني أن يطالب بإعادة النظر بهذه الاتفاقية العاجزة عن إحراز اي تقدم في خفض الانبعاثات والتي لا تتضمن أي التزامات ضمن سقوف محددة. وفي هذا الإطار، يجب السعي لمشاركة المجتمع المدني في صياغة وتطوير المساهمات المحددة وطنيا في 2025، وقد يعمل المجتمع المدني على إعداد تقارير موازية تقارير الحكومات تعبر أكثر عن واقع الشعوب.

خلاصة أخيرة

ليست الأجواء الدولية مهيأة لإنجاز شيء مهم على مستوى قضية تغير المناخ. نصف العالم يشهد انتخابات متنوعة هذا العام وتؤكد النتائج في معظم الدول حيث جرت الانتخابات على تقدم أحزاب اليمين المنقسمة في العالم بين مشككين بهذه القضية على طريقة الرئيس الاميركي دونالد ترامب، وبين مهمشين لقضية تغير المناخ على طريقة اليمين الأوروبي عامة. مع ما لهذا التحول "الديمقراطي" من آثار مدمرة على المناخ. بالإضافة الى وجود أنظمة شبه ديكتاتورية لا تزال تعتبر أن السيطرة على الموارد هي جزء من السيطرة على الشعوب، وان حماية وديمومة النظام السياسي أهم من حماية وديمومة الموارد ومن قضية تغير المناخ.

مما يحتم على المجتمع المدني حول العالم توسيع نشاطه الفكري والسياسي والانخراط أكثر في العمل السياسي المباشر لشرح أجندته المناخية بعد دمجها بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وبعد المساهمة في إنتاج منظومة جديدة من القيم العالمية تحمي ديمومة الموارد وحقوق الأجيال القادمة وتؤمن العدالة المناخية بالاضافة الى العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

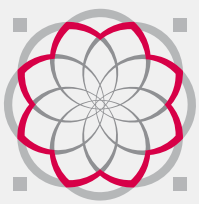

annd
Arab NGO Network
for Development
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

www.annd.org